Journal of Sustainable Agricultural Sciences
http://jsas.journals.ekb.eg/

بناء مقياس للتمكين الاقتصادي -الاجتماعي للريفيات بمحافظة كفر الشيخ باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي

محمد السيد شمس الدين[١]، محمود مصباح عبد الرحمن[١]، يسرى رميح[٢]، وسلمى محمد اللبودي[٢]
[١]قسم الاقتصاد الزراعي فرع المجتمع الريفي كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ ،[٢]معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بسخا، مركز البحوث الزراعية، محافظة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية

استهدف هذا البحث بصفة أساسية بناء مقياس لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ، واستخراج ما يتمتع به من دلالات صدق وثبات. وقد تم جمع البيانات اللازمة من عينة عشوائية مكونة من ٣٧٧ مبحوثة. وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي وفقاً لطريقتي المكونات الأساسية وتدوير المحاور بطريقة فاريماكس. وبناءا على اراء المحكمين تم الاحتفاظ بالفقرات التيحصلت على نسبة اتفاق ٨٠٪ فأكثر من قبل المحكمين. والبالغ عددها (٤٧) فقرة من أصل (٦٦). وقد اسفرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي عن ثمانية عوامل تشبعت عليها ٣٦ فقرة وبالتالي تكون المقياس في صورته النهائية من ٣٦ فقرة وثمانية أبعاد. وأشارت النتائج الي ان معاملات الثبات المحسوبة للمقياس باستخدام معادلة كرونباخ الفا بلغت (٠,٧٥٤) تعبر عن مؤشرات ثبات مقبولة. كما أوضحت النتائج ان المتوسط الكلي لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بشكل عام كان متوسطاً. وقد جاء بُعد العمل والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الانتاجية في المرتبة الأولى، يليه بُعد الملكية الخاصة لزيادة المستوى الاقتصادي في المرتبة الثانية، ثم بعد إدارة شؤون الأسرة، يليه بعد اتخاذ القرارات الاسرية،ثم بعد الاستقلالية الاقتصادية، يليه بعد الاعتماد على الذات والثقة بالنفس، ثم بعد القدرة التنافسية، وأخيراً جاء بعد اتخاذ القرارات الانتاجية حيث جاء في المرتبة الثامنة. وخلصت الدراسة الي انه يمكن الوثوق بالمقياس في الكشف عن مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية. وأوصت الدراسة بتطبيق المقياس على عينات اخري للتحقق من خصائصه.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة الريفية، ابعاد التمكين الاقتصادي الاجتماعي، القياس في العلوم الاجتماعية، التحليل العاملي الاستكشافي.

المقدمة والمشكلة البحثية

ترتكز التنمية في منطلقاتها علي حشد الطاقات البشرية الموجوده في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، حيث يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً اساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالاضافه إلي تأثيرها المباشر في النصف الآخر ، حيث أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وعليه فإنه لا يمكن أن تتحقق التنمية الشاملة في المجتمع المصري دون مشاركة إيجابية من المرأة باعتبارها نصف المجتمع (صومع، ٢٠١٨).

حيث تشير الاحصاءات أن المرأة تشكل حوالي ٤٩٪ من إجمالي سكان مصر، لذا قد سعت الدولة المصرية إلى تفعيل إسهامها في الحياة العامة، وتبنت سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصاديًا واجتماعيًا وتشجيعها علي المشاركة السياسية بجميع صورها من خلال تمكين المرأة، وعليه فقد أعلنت القيادة السياسة مبادرة «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري والتي خصص لها ما يبلغ من ٧٠٠ مليار جنيه، لذا فإن تحقيق تحقيق المستقبل الأفضل للمجتمع المصري ينبغي أن يستند علي ريف متطور لمواكبة التغيرات التي يشهدها العالم في كافة المجالات ذكر (بلول ،٢٠٠٩) ان التمكين هو وسيلة لتضيق الفجوة بين الجنسين، والحفاظ علي حقوق المراة وحمايتها من الانتهاكات التي تتعرض لها، وتاكيدًا علي مبدأ المساواة في الحقوق، ذلك المبدأ ذو أبعادمنها المساواة في امكانية الحصول علي الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن بينها التعليم والصحة، والمساواة في فرص المشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والمساواة في الأجر مقابل العمل المتكافئ، والمساواة في الحماية بموجب القانون، والقضاء على التمييز حسب النوع وعلي العنف ضد المراة.

ويعد التمكين جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع الذي يعلي من قيمة العمل وينتقل بالمرأة من مجرد مستهلك إلي مشارك ومنتج في كافة نواحي الحياة (المجلس القومي للمراة، ٢٠٠٦).

ومن هنا فان تمكين المراة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم، وهما شرطان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والبيئي لدي الشعوب (عبدالحليم، ٢٠١٢).

وعلي ذلك يمكن القول أن نهوض المرأة سوف يؤدي إلي نهوض من حولها،وأن تمكين المرأة يعني تمكين المجتمع بأكمله وانه لا يمكن أن أن تقوم تنمية بدون وجود المرأة.

ويعتبر تمكين المراة من بين أهم وأبرز أهداف التنمية البشرية التي شهدتها السنوات الأخيرة وحظيت باهتمام كبير من

* Corresponding author E-mail: salma.salem2011@gmail.com
DOI: 10.21608/jsas.2019.10296.1134
Received: 14/09/2021; Accepted: 28/10/2021
©2021 National Information and Documentation Center (NIDOC)

قبل الدولة المصرية في محاولة لتفعيل دور المرأة في المجتمع ، ، وذلك خلال التصديق علي العديد من المعاهدات الدولية ، واصدار وتعديل بعض القوانين التي تعمل علي تمكينها وتوعيتها بحقوقها في كافة المجالات وعلي جميع المستويات، إلا انه لا زالت المراة تعاني الكثير من الأوضاع التي تعوق حصولها علي كافة حقوقها علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي لذا كان لابد من الاهتمام بالمراة الريفية،ومن ثم حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها (رقم ٦٢ / ١٣٦) عام ٢٠٠٦ يوماً عالمياً للمراة الريفية وذلك تسليماً بما تضطلع به النساء الريفيات من دور فعال داخل المجتمع (المجلس القومي للمرأة ،٢٠٠٦) .

ان الارتقاء بدور المراة وتمكينها اقتصادياً ، واجتماعياً ، بات ضرورة ملحة علي كافة المستويات عالمياً ، ودولياً ، ومحلياً ، نظراً لأهمية دور المرأة في كافة مناحي الحياة ،في نفس الوقت الذي تعاني منه المراة من تدني في اوضاعها الاقتصادية ، والاجتماعية ، وعلي الرغم من تزايد الاهتمام بتمكين المرأة علي الصعيد العالمي والقومي إلي أن هناك قصوراًفي هذا التوجه خاصة بالنسبة للمرأة الريفية ، وندرة المقاييس في هذا التوجه ،والتي يجب التعرف عليها وتحديدها، حيث ان تحقيق المساواة للنوع الاجتماعي لا يقتصر فقط علي تقديم المساعدة ودمج المرأة في الكيانات الموجودة ولكنه يستلزم تغيير تحولي ، فهو يتطلب تمكين المرأة لإعانة اسرتها ومجتمعها وفي الوقت نفسه تنمية احترام الذات داخلها .

وقد اصبح القياس ضرورياً لدراسة كل فعالية يقوم بها الانسان، ويعتبر القياس من الموضوعات الهامة في البحث العلمي الذي يتعامل مع متغيرات يجب ان تكون قابلة للقياس بشكل دقيق حتى يمكن دراسة العلاقات فيما بينها بدقة ، كما يجب ان تتوافر خصائص اساسية في بناء المقاييس مثل الصدق والثبات والموضوعية ، وان يتم التعرف على خصائص المقاييس التي يستخدمها لكي يتمكن من تفسير بياناته بشكل صحيح (عبدالرحمن،٢٠١٤)،ويشير مصطلح « قياس « Measurement في مجال العلوم الاجتماعية الى عملية تقدير رقمية او كمية لمقدار ما يملكه فرد معين من صفة او خاصية من الخصائص بمقياس معين وفقا لقواعد معينة ، كما ذكر (عبدالرحمن،٢٠١٤) ان الباحث قد يواجه في كثير من الأحيان عدم وجود مقياساً مناسباً للصفة أو السمة أو الخاصية المراد قياسها , او حتي لا يناسب أفراد عينته , ومن ثم يصبح لزاماً عليه ان يقوم اما بتصميم مقياس جديد او استخدام مقياس من ثقافه اخري يقوم بترجمته وتعديله ليناسب المجتمع الذي يقوم بدراسته .

ونظرا لاهمية تمكين المرأة الريفية وما يمكن ان تقوم به في احداث تغييرات لتنمية مجتمعها المحلي الريفي وذلكبالرغم من وجود دراسات اجنبية تناولت هذا الموضوع بشكل او باخر الا انه يلاحظ من خلال ادبيات الدراسة ان هناك ندرة في الدراسات العربية والمصرية بصفة عامة التي تناولت قياس تمكين المرأة بصفة عامة وقياس التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية تحديداً. وحيث ان توفر مقاييس تتميز بالصلاحية العلمية تمكن الباحثين من الدراسة الدقيقة للتمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية.

وعليه فإنه يمكن بلورة مشكلة هذه الدراسةفي الافتقار الى وجود مقياس صالح علميا لقياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية المصرية.

وبناءً عليه تسعى هذه الدراسة الي محاولة سد هذه الفجوة العلمية من خلال بناء وتطوير واختبار مقياس لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بريف محافظة كفرالشيخ. وتحديد مستويات التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفيةباستخدام هذا المقياس.

أهداف البحث

اتساقا مع المشكلة البحثية فقد استهدف هذا البحث بصفة رئيسية بناء مقياس كمى لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية للمرأة الريفية، واستخراج ما يتمتع به من دلالاتصدق وثبات بما يسمح باستخدام هذا المقياس في تفسير وقياس التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية، ويمكن تحقيق هذا الهدف بتحقيق الهدفين الفرعيين التاليين :

١- تطوير مقياس دقيق وموثوق لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية في محافظة كفر الشيخ.

٢- تحديد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعيالمدرك للمرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ باستخدام هذا المقياس.

الاهمية البحثية

تنبع من خلال الادوار الرئيسية التي تقوم به الريفيات في احداث التنمية الريفية المطلوبة في المجتمع الريفي ، مما يلقي عليها المزيد من الاعباء للقيام بالادوار المنوطة بها مضافا اليها ندرة الدراسات المهتمة ببناء المقاييس للتمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة بصفة عامة والريفية على وجه الخصوص .

وكذا الاسهام في تعزيز الدراسات والمراجع بدراسة ميدانية تساعد المهتمين بالتنمية الريفية على استخدام هذا المقياس في الدراسات التي تستهدف التمكين الاقتصادي الاجتماعي للريفيات .

كما وانه يمكن الاهتداء بمكونات هذا المقياس في اعداد البرامج والخطط التي تسعى الى تمكين المراة الريفية في الميادين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بدعم مشاركتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات بصورة تامة وعلى قدم المساواة بما في ذلك المؤسسات الريفية .

وكذا توسيع محيط المعرفة للمهتمين برسم وتخطيط وتنفيذ تلك الخطط والاستيراتيجيات واتخاذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها تفعيل الاستفادة بهذا البحث في عملية التخطيط لبرامج تنموية تستهدف ادماج المرة الريفية وتمكينها في كافة المجالات وعلى جميع الاصعدة .

الاستعراض المرجعي

مفهوم التمكين

التمكين مفهوم حديث شاع استخدامه في سياسات المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في برامجها، وهو مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة والتنمية، ويمكن القول بأن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة ، وتستلزم المشاركة الفاعلة، تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنّها من إحداث التغيير في مجتمعها، وتكمن مصادرتلك القوة في المعرفة والثقة بالنفس بقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي ، بما يعنيتعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها، وتوفير الوسائل المادية والثقافية والمعنوية والتعليمية لتتمكن المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار.

التمكين هو عملية يتم من خلالها ادراك الفرد للتحكم في مسار حياته. أي أن مصطلح التمكين يشبه مصطلح الفعالية الذاتية Self-Efficacy، وهو مقابل للقدرية Fatalism إذ أن الشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية وليس بشكل سلبي، كما أنه يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة علية أو مقدرة له (حلمي، ٢٠٠٣).كما عرفته (سالم،٢٠١٣) بانه عملية يتم بمقتضاها توفير فرص اكبر للمرأة لحصولها على

المعارف والموارد والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها لتحسين ظروفها المعيشية وإنجاز اهدافها لتعزيز قدرتها على المساهمة الايجابية في رفاهية اسرتها وتقدم مجتمعها.في حين ذكر(Malhotra et al,2002) ان تمكين المرأة مفهوم يتضمن قدراً كبيراً من الخيارات Choices الواجب توافرها للمرأة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية (التي تتمثل في الحصول على تمويل، أو أن تعمل سواء في سوق العمل الرسمي أو غير الرسمي ، أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدى إلى تحسين قدراتها لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات .بينما عرفت (حلمي ،٢٠٠٣) تمكين المرأة بأنه عملية بناء قدرة المرأة لجعلهاتعتمد على ذاتها Self-Reliant وتنمى شعورها بقوتها الداخلية Inner Strengthواستقلالها الذاتى اقتصاديا وقدرتها على اتخاذ القرار والإدارة والقيادة وتغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي.

ومماسبق تخلص الدراسة الى تعريف التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية اجرائيا بانه الارتقاء بالوعي وزيادة المعلومات وتنمية القدرات المعرفية المهارية للمساهمة الايجابية لانجاز اهداف المرأة بغية لرفاهية اسرتهاوتحسين مناخ ظروفها الحياتية لتطوير مجتمعها وبسط نفوذها على الموارد البيئية المتاحة واستغلالها افضل استخدام في ادارة شئون حياتها العامة والخاصة وذلك من خلال الانتقاء من بين بدائل تمارس في المجال الاجتماعي والاقتصادي .

مؤشرات تمكين المرأة:

فقد حدد زيتون(٢٠٠٢) ، حلمي (٢٠٠٣) مؤشرات تمكين المرأةفيما يلي :-

١- المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية في محيطها الاسري الاجتماعي dlohesuoh dna ylimaf rojam ni gnirahs noisiced سواء المشتريات الصغيرة أو الكبيرة، والتوقيت بين كل طفل وآخر، وقبول حق تعليم الابنة وحريتها في اختيار شريك الحياة في إطار أحكام الدين والأخلاق.

٢- الحراك الاجتماعيytilibom أي حرية الحركة والانتقال خارج المنزل، وزيارة الأسرة والأقارب، وشراء مستلزمات الأسرة أو مستلزمات الإنتاج إذا كانت صاحبة عمل والذهاب إلى الطبيب عند الضرورة.

٣- الأمان الاقتصادي ytiruces cimonoce بأن تكون صاحبة عمل بمعنى تحقيق رغبتها في إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي أو التجاري، وإدارته بنفسها,وحصولها على العائد المادي منه وتحكمها في عملية التمويل بالاقتراض وتحمل مسئولية السداد.

٤- أن تكون لها ملكية خاصة وتمتلك أصول المشروع وأن يكون لها حساب خاص بها في البنك.

٥- إبداء الرأي فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل، والمعاملة المتساوية بين البنت والولد، والحرية المسئولة في ضوء الشريعة، وأن تغرس قيم العمل والإنجاز والمساواة في أبنائها إضافة إلى السلوك الإداري المنظم لموارد الأسرة

٦- الإلمام بحقوق المرأة القانونية والسياسية.

٧- الاندماج في أنشطة الجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية وفي الانتخابات وجمعيات صاحبات الأعمال حتى يكون لها صوت مؤثر في السياسات الاقتصادية للدولة.

حيث ان صندوق تنمية الإناث التابع للأمم المتحدة UNIFE قام بوضع خمسة معايير متضمنةمجموعة مؤشرات لقياس تمكين النوع الاجتماعي وذلك من خلال :

المشاركة الاقتصادية: عدد النساء في القوة العاملة، وما تتقاضاه من أجر نظير نفس العمل الذي يقوم به الرجال ،الفرص الاقتصادية: الفرص التي تتاح للمرأة عند دخولها سوق العمل للحصول على إجازة الأمومة أو رعاية الطفل ، التمكين السياسي: مشاركة النساء في مراكز صنع القرار وغيرها ،التمكين التعليمي: معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي ، التمكين الصحي: نوعية الرعاية والخدمات المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية (القطب، ٢٠٠٧).

أما Schuler, and Hashemi)(١٩٩٣, فقد قام بتحديد ستة مؤشرات لتمكين المرأة بصفة عامة وهي:

- التحرر من العنف وخصوصا من الأقارب.
- سلوك وأسلوب معاملة البنات فيما يتعلق بغياب التمييز فى الطعام والتعليم والرعاية الصحية.
- مؤشر التخطيط والنظرة إلى المستقبل.
- مؤشر زيادة مكانة المرأة فى الأسرة والذي يعنى تحسن العلاقة بينها وبين أفراد الأسرة كذلك الشعور بالتقدير والعرفان.
- مؤشر مشاركة المرأة فى الأنشطة خارج المنزل.
- مؤشر العضوية والمشاركة فى التنظيمات السياسية.

هذا ويعد تمكين المراة من بين أهم اهداف التنمية البشرية :

بما يساعد على سد الفجوة النوعية القائمة بين الذكور والاناث في معظم مؤشرات التنمية حيث تزداد معدلات الامية بين الاناث، ومعدلات تسربهن من التعليم ومعدلات وفيات الامهات , وينخفض المستوى الغذائي للاناث خاصة لدى الفئات الفقيرة ، ولا زالت مشاركة المراة فى القوى العاملة منخفضة احصائيا، وينخفض ايضا حصتها فى ملكية وادارة الانشطة الاقتصادية ،وبالتالى تنخفض نسبيا العوائد الاقتصادية التى تحصل عليها،ولايزال نصيب المرأة منخفضا فى المشاركة الشعبية على كافة مستوياتها، وما زالت القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها غير مواتية للحقوق الانسانية للمرأة وخاصة فى الريف ولدى الفئات الفقيرة.

ولأن المرأة تمثل نصف القوة البشرية فى المجتمع، ومسئولة عن كل مستقبله من خلال مسئوليتها عن التنشئة الاجتماعية المبكرة فى الجيل القادم ذكورا وإناثا، فإن ادماجها فى عملية التنمية البشرية من خلال تمكينها يعد مطلبا حيويا وشرطا لازما لإنجاح هذه التنمية.

إنه بقدر حاجتنا إلى توظيف كل طاقاتنا البشرية وقوانا الناشطة فى عمليات وأنشطة وبرامج تطوير المجتمع المصرى إلا أن المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة والتى تمثل قوة مهمة من مواردنا البشرية تبقى خارج المعادلة الاساسية للتنمية ومعطلة نتيجة لعدة عوائق وعراقيل تحول دون إندماجها الكلى والفعلى فى حياة المجتمع إضافة إلى أنها لم تصل بعد إلى اكتساب المؤهلات التى تمكنها من أداء هذا الدور على الرغم من النجاحاتالتي حققتها ولازالت تسعى لتحقيقها.

مبادئ التمكين:

هذا وقد ذكرت (عبد اللطيف، ٢٠٠٥) ان التمكين يقوم على عدة مبادئ هي:

١ - مبدأ المشاركة:
مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبنى أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

٢ - مبدأ الاعتماد على الذات:
يسعي مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

٣ - مبدأ العدالة المجتمعية:
إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

٤ - مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو:
يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

التمكين والمرأة في التنمية:
علي مدي العقود الثلاثة الماضية تطورت الأدبيات التنموية في تعاملها مع وضع المرأة ولقد لحقت بالمفاهيم والأطر التحليلية تطورات أساسية تطور النظريات والممارسات التنموية نحو التأكيد علي مفهوم المشاركة وأهمية استقطاب الفئات المهمشة ودعم المواطنة.

إن وقد تعددت المداخل والمناهج والسياسات التي تناولت قضية المرأة والتنمية وتستعرض الدراسة فيما يلي بعض هذه المناهج والمداخل المستخدمة لإدماج المرأة فى جهود التنمية:

أولا : مناهج المرأة في التنمية:
كما ورد ذكرها (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٠٠٠)

* المرأة في التنمية (Women in Development (WID
* المرأة والتنمية (Women and Development (WAD
* النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development (GAD)

١ - المرأة في التنمية WID:
ينطلق بُعد المرأة في التنمية ((WID من افتراض أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مُبعدة عن عملية التنمية. ويهدف هذا المنهج إلي دمج المرأة في عملية التنمية،وتحقيق تنمية أكثر كفاءة وتأثيراً وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات للمرأة بهدف زيادة إنتاجها ودخلها وتحسين قدراتها ، ويستند هذا المنهج إلي عدة فرضيات من أهمها:

- برامج التنمية التي يكون محورها الرجل تفشل في تحقيق إفادة موازية للمرأة وإن السياسات التي تعمل علي زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل قد تساهم أيضاً في استغلالها، إذا كانت الأجور وظروف العمل غير ملائمة.

- أن تتضمن برامج التنمية مفهوم المشاركة الذاتية لجميع فئات المجتمع، وخاصة النساء في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويهدف هذا الاتجاه إلي إدماج وتكامل النساء بشكل عادل في عملية التنمية لتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف أعباء العمل عنهن بتقديم التكنولوجيا المناسبة والتدريب اللازم والمصادر المادية مثل القروض.

ومن أوجه النقد التي وجهت إلي هذا الاتجاه أنه يتعامل مع النساء كفئة اجتماعية منتجة بغض النظر عن الأبعاد الطبيعية والثقافية والعرقية وغيرها، كما أنه يركز علي الدور الإنتاجي للمرأة ويتجاهل باقي الأدوار الأخرى التي تقوم بها المرأة علي مستوي الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر.

٢- المرأة والتنمية WAD :
يأخذ بُعد المرأة والتنمية (WAD)بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع ويقوم علي مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية ولكنها مدمجة بصفة غير متساوية.

إن منهج المرأة والتنمية مبني أساساً علي أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعاليتها إذا قُدرت مجهوداتها داخل البيت وخارجه، بدلاً من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة ، وبمعنيظاهرا بدلاً من أن يبقي إنتاجها يتسم بالإختفائية ، وبصفة عامة فإن سياسة المرأة والتنمية تؤكد علي رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع وإعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية.

٣ - النوع الاجتماعي والتنمية GAD:
ان النظرة فيه ليس للمرأة وحدها وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل وإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع للمرأة مقارنة بالرجل.

المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية GADفقد اوجزتها (اجلال حلمي ،٢٠٠٣)علي النحو التالي:

- التأكيد علي ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة علي الموارد والاستفادة من ذلك.

- تهتم بالعلاقة بين النساء والرجال وتعمل علي فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل علي معالجتها.

- تؤكد على استفادة النساء والرجال من مشاريع وبرامج التنمية.

كما اضافت بأن منهج النوع والتنمية يهتم بالجوانب التالية:
استشارة الوعي بأهمية لفظ المعتقدات الخاصة بدونية وضع المرأة بالنسبة للرجل والتقسيم التقليدي للعمل الذي يخصص للنساء، فضلاً عن تصحيح هذه المفاهيم للمرأة عن نفسها. والحد من السلطة " الباتريباركية " التي تؤدي إلي سيطرة الرجل علي المرأة والتحكم في إدارتها وقراراتها، كما يتحكم في الموارد المالية، مما يعوق نموها وتقدمها، إذ أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد من تحكمها في مواردها واستقلالها في إدارة هذه الموارد واتخاذ القرارات كما يوسع من خياراتها دون فرض الوصاية عليها. والتأكيد علي الأدوار الثلاثة للمرأة (الإنجابية،والإنتاجية،و المجتمعية) ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إحداث تغيرات قانونية وتشريعية (حلمي،٢٠٠٣).

المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية:
تعددت المداخل التياستهدف مشاركة المرأة في مشاريع التنمية وضمان مساواتها مع الرجل عن طريق الاستفادة من

الموارد المتاحة،وقد اوجزها (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، UNIFEM،٢٠٠٠) كما ذكرتها (فرج ،٢٠٠٧)على النحو التالي:

أ - مدخل المرأة والرفاهية:Welfare Approach :

يهدف الى ضمان الحصول علي الرفاهية، والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما يلزم لتحقيق ضروريات الحياة الأولية. أي أن هذا المدخل يهدف لمعالجة مشكلة تضرر وتظلم المرأة وضعف إمكانيتها من حيث الحصول علي متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل وخاصة في ظل العادات والممارسات الاجتماعية والتربوية التي تشجع البعض علي تعظيم الرجل داخل الأسرة حيث يقدم له أجود وأكبر نصيب من الأكل والذي يترتب عليه ضعف صحة الأنثى، علاوة علي أن المرأة لا تحظي بمستويات تعليمية مثل الرجل، ولا تستمتع بدخل مالي خاص مساوي للرجل، وعلي ذلك يركز هذا المدخل علي إعطاء المرأة ماحُرمت منه.

ب- مدخل المساواة والعدالة:Equity&Equality Approach:

يهدف إلي كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل من خلال منحها فرصاً اقتصادية وسياسية متساوية مع الرجل. ويواجه هذا المدخل نقداً يقوم علي أساس إنه يجاري الحركات النسائية في المجتمع الغربي ويعتبر غير مستحباً.

ج- مدخل الكفاءة:Efficiency Approach :

يعتبر قدرة النساء علي المساهمة في الإنتاج وتحسينه بحيث تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة وذلك عن طريق رفع كفاءتهن في الأداء وزيادة المهارات والتدريب عليها وتقديم التقنيات الملائمة والذي يؤدي إلي جعل عمل المرأة ذو إنتاجية وكفاءة علي مستوي الأعمال الحرفية والزراعية والمنزلية وتوجيهها للسوق.

د- مدخل مكافحة الفقر:Anti-Poverty Approach :

يتمثل في جعل المرأة الفقيرة قادرة علي زيادة إنتاجيتها، ويعزي فقر النساء إلي أنه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول علي الدخل وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، ويشير إلي قدرة النساء علي المساهمة في حلول مشاكلهن.ويعترف هذا المدخل بالدور الإنتاجي للمرأة ويسعى إلي تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء علي المرأة إضافة إلي الأعباء المنزلية.

هـ - مدخل المشاركة:Participation Approach:

يهدف للمشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسية. وخصوصاً أن المرأة تسجل نسبة ضئيلة كعضو في البرلمان والعمل السياسي، أي أن المرأة تفتقر إلي تنشيط وفعالية دورها في المشاركة علي المستوي العالمي والدولي وفي عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والتخطيط، والمتابعة، والتقييم، لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسين وبناءاً عليه يجب تشجيع دفع عجلة المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسين.

والذي توضح تُعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية وعدم النظر إليها كمستفيدة فقط، وهذا يعني أنه يجب إسقاط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة. لأن هذه الاعتبارات تُضعف عملية التنمية، من منطلق تعزيز عدم المساواة، ويجب أن تؤدي المشاركة إلي التغلب علي مظاهر التمييز النوعي. وتعتبر أعلى درجات المشاركة اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى تمكين المرأة.

و - مدخل التمكين:ApproachEmpowerment :

يعتبر من أحدث المناهج المستخدمة لإدماج المرأة وهو أكثر المناهج تداولاً لاعترافه بالمرأة كعنصر فعال في التنمية، لأنه يعترف بالدور الثلاثي للمرأة Triple – Roles أي الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي، وبالتالي فإنه يسعى للقضاء علي كافة مظاهر التمييز ضدها، ومن مميزات هذا المدخل إنه يرمي إلي تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع من خلال رفع مستوي الوعي.

ويهدف مدخل التمكين إلي تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لكي تصبح عنصراً فعالا في المجتمع يشارك في بنائه وحصاد ثمراتازدهاره وتطوره ،و تحقيق المساواة النوعية في المشاركة في اتخاذ القرارات الاسريةوالمجتمعية وتوسيع مجالات الخيارات والفرص المتاحة في جميع مجالات التمكين التعليمي والمعلوماتي والاقتصادي والقانوني وكذلك الحقوق السياسية والاجتماعية (حلمي،٢٠٠٣).

ويتميز مدخل التمكين بأنه ينفذ إلى أصل المشكلة ويقوم بتحليل عواملها والعمل على إيجاد بدائل التي من شأنها تحقيق هدف المساواة.حيث انه يُعد مدخل بعيد المدى في استراتيجياته وبرامجه وأن نتائجه قد تأخذ قدرا من الوقت قد يطول أو يقصر حسب المعوقات أو العوامل المساعدة على إنجاحه حيث انهيبقي اثرا كمدخلا قادرا على تحقيق اسمى الاهداف الموضوعة، في حين أن المداخل الأخرى ظرفية تتعامل مع بعض الملامح للتمييز وليست كلها، حيث يسعى مدخل التمكينلإحداث تغيرات جذرية في القيم، والقوانين، والسلوكيات، والعلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل (حلمي وآخرون، ٢٠٠٦).

وقد صمم مقياس التمكين والمعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والسياسية وذلك اعتمادا علي مؤشرات متوسط الدخل للفرد، ونسبة النساء في الوظائف المهنية، وحصة النساء من مقاعد البرلمان. وعند تطبيق هذا المقياس علي الدول العربية (15 دولة عربية فقط بسبب قصور البيانات) تبين القصور الواضح في تمكين المرأة في كل الدول العربية (فرج ،٢٠٠٧).

مجالات تمكين المرأة :

تتركز مجالات تمكين المرأة في النواحي التالية عموماً : التعليم، المعلومات، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والصحي، وفي عملية اتخاذ القرار، لهذا الغرض يجب إزالة العوائق التي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد، ومساهمتها مساهمة متساوية مع الرجل في عملية التنمية بكل مستوياتها ومضامينها.

فتمكين المرأة وتحسين حالتها هدفان مهمان في حد ذاتهما، وهما ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة. وتمكينها من تحقيق إمكاناتها كاملة، وإشراكها تماماً في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار، وفي جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بصفتها صانعة قرار؛ مشاركة ومستفيدة، وإنشاء آليات لضمان المشاركة المتساوية والتمثيل المنصف للمرأة على جميع المستويات العملية والسياسية، والحياة العامة، وتنمية المهارات، وتوظيف طاقات المرأة، والقضاء على كل ممارسات العنف ضد المرأة .

الدراسات السابقة :

استهدفت دراسة مالوترا وآخرون Malhotra, Anju et al., (2002)وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة، وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً، وبهذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي اهتمت بتجميع أهم الدراسات التي تناولت التمكين وأثره ميدانياً وأهم النتائج التي توصلت إليها هي:وضع تصور لأهم مجالات تمكين المرأة ومؤشراته التي يمكن استخدامها لوضع مقياس يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة، سياسية، واجتماعية، واقتصادية... الخ، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة عند تصميم الإطار الميداني وتحديد أهم مؤشرات تمكين المرأة في كل مجال من مجالات الحياة.

وهدفت دراسة حلمي (٢٠٠٣) الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإصلاح الاقتصادي (من خلال سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية) على تمكين المرأة اقتصادياً.وكان من بين النتائج التي خلصت اليها أن سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية لم يحسن من الأوضاع الاجتماعية، والثقافية، والسياسية للمرأة. وان استمرار الفجوة النوعية بين الرجال والنساء لصالح الرجال في العديد من الوظائف وخاصة الإدارة العليا. وارتفاع معدلات البطالة بين الإناث في سوق العمل. وأن عمل المرأة ليس الهدف منه الحصول على حقوقها ولكن بهدف مساعدة الأسرة في تحسين مستوى المعيشة.

كما استهدفتدراسة اسبانيولا (٢٠٠٥)Asiyonbola الكشف عن تأثير التنشئة الاجتماعية المتميزة للذكر دون الأنثى على فرص تمكين المرأة في المجتمعات الريفية في نيجيريا.وتوصلت الدراسة إلى أنتمكين المرأة في الريف بنيجيريا يرتبط بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية المتميزة لصالح الذكور.

بينما استهدفت دراسة سالم (٢٠١٣) التعرف على محددات تمكين المرأة الريفية ، وقد تم توصيف مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والكلي للسيدات الريفيات المعيلات بمنطقة الدراسة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات، وتحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي لمستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات ، والتعرف على اهم المشكلات التي تعاني منها السيدات الريفيات المعيلات،وكذا الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات من وجهة نظر المبحوثات بعينة الدراسة ،واقتراح المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها استيراتيجية تحسين مستويات تمكين المرأة الريفية المعيلة ، وقد اختيرت محافظة الفيوم لإجراء الدراسة ، وقد تمثلت شاملة الدراسة في إجمالي عدد النساء الريفيات المعيلات بقرية أبو صير دفنو بمركز اطسا وتوابعها (قرية ابوصير دفنو ، قرية معصرة عرفة ، قرية كفر الزعفران) بالمحافظة والبالغ عددهن ٤٢٩سيدة ريفية معيلة ، واختيرت عينة عشوائية منتظمة منهن بنسبة ٣٥٪ من إجمالي عدد السيدات الريفيات المعيلات بقرى الدراسة، وتم تجميع البيانات بواسطة الاستبيان بالمقابلة الشخصية ،وقد تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية الوصفية مثل النسب المئوية ،والمتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري ،وجداول التوزيع التكراري ،ومعامل ارتباط بيرسون ،ومعامل الثبات الفا كرونباخ ،نموذج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد،وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

أوضحت النتائج ان غالبية السيدات المعيلات المبحوثات ٦٢٪ منهن من الارامل ،حيث ربما يعزى ذلك الى انتشار عادة الزواج المبكر للفتيات في الريف المصري ، وان غالبية السيدات المعيلات المبحوثات٩٠٪ منهن غير حاصلات على شهادة ، أن ٥٦,٧٪ من المبحوثات يقعن في فئة التمكين الاجتماعي المنخفض ، ان نحو ٧٠,٧٪ من السيدات المعيلات المبحوثات مستوى تمكينهن الاقتصادي منخفض، ان غالبية السيدات المعيلات المبحوثات ٤٨٪ منهن مستوى تمكينهن السياسي منخفض.

واستهدفت دراسة العزاوي (٢٠١٢) التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني والعام للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد ،والتعرف على علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمستويات التمكين الاربعة والمستوى العام للمراة الريفية في التنمية المستدامة وتحديد درجة المساهمة النسبية لاهم المتغيرات المدروسة في تفسير التباين الحادث في مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمهني والسياسي والعام للمراة الريفية واخيرا الوقوف على بعض معوقات التمكين للمراة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد وبعض المقترحات لمواجهتها. ولتحقيق هذه الاهداف وقد تم تحديدتم تطبيق الدراسة علي عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة وبلغت (٢٤٧) مبحوثة ، وقد تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات، واستخدمت المتوسطات والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية ومعامل الارتباط البسيط ومربع كاي ونموذج التحليل الارتباطي الانحداري المتعدد Step-wise في تحليل البيانات،وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها فيما يلي :- ان غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتهن ٦٤,١٪ من المبحوثاتا ، كما اوضحت نتائج الدراسة ان ٧٦٪ من البحوثات تمكينهن الاقتصادي في الفئة المتوسطة ، وان حوالي ٦٢٪ من المبحوثات مستوى التمكين السياسي لهن متوسط ، وان ٦٤٪ من المبحوثات مستوى تمكينهن المهني متوسط ، كما اتضح ان غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث التمكين العام حيث بلغت هذه الفئة ٧٣٪ من المبحوثات ، كما بينت النتائج ان هناك ارتباط معنوي بين مستوى التمكين العام للمراة الريفية والمتغيرات البحثية : السن ، والدخل ، وحيازة الاجهزة المنزلية ، وحالة المسكن ،ومستوى الطموح ، وادراك المرأة لمكانتها في المجتمع ، والقيادية ، والانفتاح الجغرافي ، والانفتاح الثقافي ، والاتجاه نحو التحديث ، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية ، والمهارات والقدرات الخاصة ، والاحساس بالعدالة الاجتماعية ، كما لم يثبت وجود علاقة بين مستوى التمكين العام والحيازة المزرعية ، وحيازة الالات الزراعية ، والمستوى التعليمي ، والحالة العملية ، والاعالة ، كما تحددت اهم المعوقات التي واجهت المبحوثات في ريف محافظة بغداد فيما يلي: عدم تعاون الزوج معهن، عدم امتلاك دخل خاص بهن ، عدم قدرتهن على المشاركة في الانتخابات ، عدم قدرتهن على التوفيق بين الواجبات المنزلية والعمل .

استهدفت دراسة عبد الوهاب ، واخرون(٢٠١٦) التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادي للمراة الريفية كهدف رئيسي من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادي للمراة الريفية من خلال (المساواة النوعية ، ومهارات تنمية الدخل وترشيد الانفاق ، وتحقيق الامان الاقتصادي للمراة الريفية) ، والتعرف على الاهمية النسبية لهذه الابعاد ، وتحديد مدى الاختلاف في ابعاد التمكين الاقتصادي بين الريفيات باختلاف بعض المتغيرات المستقلة المدروسة ، ولتحقيق هذه الاهداف تم اختيار ثلاث مراكز بمحافظة كفر الشيخ ، ثم اختيرت قرية واحدة من كل مركز

عشوائيا ، وبلغ حجم العينة ٢٧٠ مفردة ، وجمعت البيانات من خلال المقابلة الشخصية ، وتم تحليل البيانات باستخدام التكرارت ، والمتوسط الحسابي ،والمتوسط المرجح ، واختبار (ت)، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها ما يلي : جاءت الاهمية النسبية للابعاد الثلاثة للتمكين الاقتصادي للمبحوثات مرتبة وفقا للمتوسط المرجح: كالتالي البعد الخاص بمهارات تنمية الدخل وترشيد الانفاق في المرتبة الاولى ، يليه البعد الخاص بالمساواة النوعية للمرأة الريفية في المرتبة الثانية ، وجاء في المرتبة الثالثة والاخيرة البعد الخاص بالامان الاقتصادي للمبحوثات ،ان مستوى كل من تنمية الدخل وترشيد الانفاق ، وتحقيق الامان الاقتصادي للمبحوثات قد تراوح ما بين متوسط ومرتفع للبعد الخاص بالمساواة النوعية، كانت هناك فروقا معنويا بين المبحوثات فيما يتعلق بالامان الاقتصادي وإجمالي الابعاد الثلاثة عند تصنيفهن وفقا: لمدى كفاية الدخل، ووجود بطالة الاسرة ، ووجود انشطة مدرة للدخل، وعمل المبحوثة، واعتماد الاسرة على مرتب الزوج، كانت هناك فروقا معنويا بين المبحوثات فيما يتعلق بمهارة تنمية الدخل وترشيد الانفاق بين المبحوثات عند تصنيفهن وفقا: لمدى كفاية الدخل، ووجود انشطة مدرة للدخل، وعمل المبحوثة، واعتماد الاسرة على مرتب الزوج، واعتماد الأسرة على مرتب الزوجة، وأخيرا وجود افراد دون سن العمل بالأسرة، توجد فروق معنوية بين المبحوثات في درجة المساواة النوعية عند تصنيفهن وفقا لمدى اعتماد الأسرة على مرتب الزوجة فقط.

استهدفت دراسة راشد ، وآخرون (٢٠١٧) التعرف علي الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط، من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها، والتعرف علي اهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة اثناء تنفيذها لتلك المشروعات، وأجري هذا البحث في محافظة أسيوط ، وقد تم الاختيار العشوائى لأربعة مراكز بها وهم ديروط، وأبوتيج، والفتح، وأسيوط. ثم تم الاختيار العشوائى لقرية واحدة فقط من بين كل مركز من المراكز الأربعة المختارة .وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات من تلك القرى المحددة، وبلغ حجم العينة ٢٥٠ مبحوثة، وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق اهداف الدراسة بصفة مبدئية، ثم ادخلت التعديلات اللازمة لتصبح الاستمارة صالحة لجمع البيانات، وقد تم جمع البيانات خلال شهرى ديسمبر ٢٠١٦م، ويناير ٢٠١٧م،وقد استخدم في تحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية، وتوصلت الى اهم النتائج منها إرتفاع نسبة المبحوثات ٧٣,٦٪التى يعلن أسرهن من المتزوجات، وهذا يوضح مدى الحاجه إلى محاولة البحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات ممولة من القروض بصفة عامة، وأن حوالى ٣,٢٪ من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أى مشكلات تواجهن من تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن، بينما نجد أن غالبية المبحوثات٩٦,٨٪ من إجمالي المبحوثات قد أكدن على وجود مشكلات تواجهن فى تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن .

استهدفت دراسة شمس الدين ، واخرون (٢٠٢٠)بصفة أساسية إلى بناء مقياس كمى لمستوى الاسهام التنموى للمرأة الريفية ببعض قرى محافظة كفرالشيخ بحيث تتوافر له دلالات ثبات وصدق مقبولة، وقد تم جمع البيانات اللازمة لتقنين المقياس، واختبار الثبات والصدق من ٣٨٠مبحوثة، وقد أظهرت نتائج تقنين المقياس أنه يتكون فى صورته النهائية من ١٠٠ عبارة، وأنه على درجة عالية من الثبات والصدق، حيث بلغت قيمة معامل الثبات بطريقتى التجزئة النصفية والاتساق الداخلى ٦٧,٠ ، ٧٣,٠ على الترتيب. علاوة على ما سبق فقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الصدق الظاهرى للمقياس، حيث تبين أن نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياسوعددها ١٠٠ عبارة، قد تراوحت ما بين ٦,٦٦٪ - ١٠٠٪ بمتوسط ٨٤,٩٪ وهو ما يعتبره البحث الحالى كافيا لتحقيق الصدق الظاهرى للمقياس، كما أوضحت النتائج أيضا ارتفاع مستوى صدق التكوين للمقياس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين مستوى الاسهام التنموى للمرأة الريفية باستخدام المقياس المقترح وبين أحد المتغيرات المفترض نظريا ارتباطها معنويا بمستوى الاسهام التنموى للمرأة الريفية) وهو متغير المستوى التعليمى للمبحوثة(نحو ٥٨,٠) وهى قيمة معنوية احصائيا عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ مما يشير إلى مستوى مرتفع من صدق التكوين للمقياس المقترح للإسهام التنموى للمراة الريفية . كما أشارت النتائج كذلك إلى إرتفاع قدرة المقياس على التمييز استنادا إلى طريقتى المقارنة الطرفية ومعامل فرجسون للتمييز والذى بلغت قيمته ٥١,٠ وهى قيمة مرتفعة تشير إلى قدرة المقياس المقترح على التميز .

استهدفت دراسة فرج، وآخرون (٢٠٢٠) التعرف علي دور التعليم الجامعي لتمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ من وجهة نظر طالبات الأمير سطام بن عبد العزيز، والكشف عن تأثير بعض المتغيرات (الفرقة الدراسية، والمسار، والفرع) لدور التعليم الجامعي من وجهة نظر الطالبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وصممت آداة جمع البيانات، وهي استبانة تكونت من (٤٧) فقرة موزعة علي خمس أبعاد رئيسة لتمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠، واختيرت عينة عشوائية تكونت من (٦٠٠) طالبة من طالبات جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز ، وتوصلت الدراسة إلي أن للتعليم الجامعي من وجهة نظر الطالبات دوراً في تحقيق استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة السعودية، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات الطالبات تعزي لمتغير الفرقة الدراسية ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق من وجهات نظر الطالبات وفقاً لمتغير المسار في جميع أنواع التمكين عدا التمكين المؤسسي فقد جاء لصالح المسار الأدبي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق من وجهات نظر الطالبات طبقاً لمتغير الفرع في فروع (الخرج ، السليل ، ووادي الدواسر) بينما أظهرت فروق في فرعي (الدلم ، والحوطة) ، وفي ضوء تلك النتائج أكدت الدراسة علي أهمية الدور الجامعي في تحقيق استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ وتمكين المرأة السعودية، وفي تعريف الطالبات بأهمية المشاركة في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

استهدفت دراسة عبد الله دراسة عبد الله (٢٠٢١) تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ،فعلى الرغم من الجهود المبذولة والانجازات التى تحققت للمرأة المصرية فى عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وهى الجهود التى تسعى لتمكين المرأة من المشاركة فى الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، إلا ان هناك العديد من المعوقات التى تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين .طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٢) مفردة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الإقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة .

الاسلوب البحثي :

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

- شاملة البحث وعينته :

اجري هذا البحث بمحافظة كفر الشيخ ، وقد تم إختيار ثلاثة مراكزعشوائيا من المراكز الادارية العشرة التابعة لمحافظةكفر الشيخ ، وقد اسفرالاختيار العشوائي عن كل من مركز سيدي سالم ، الرياض، مطوبس، وتم اختيار قرية عشوائيا من كل مركز من المراكز المختارة ، فاسفر الاختيار العشوائي عن قرية الورق بمركز سيدي سالم ، وقرية الفيروز بمركز الرياض، و قرية عزب الخليج بحري بمركز مطوبس ، هذا وقد تم تحديد حجم العينة باستخدام جداول كرجس ومورجان فأسفر عن (٣٧٧) ريفية متزوجة وزجها على قيد الحياة وتعول اطفالها،ولاختيار مفردات العينة تم استخدام العينة العشوائية الطبقية ذات التوزيع النسبي وفقا لنسبة عدد اسر كل قرية في شاملة الدراسة، فاسفر ذلك عن اختيار (١٤٠، و٧٦، و١٦١) مبحوثة من قرية الورق، وقرية الفيروز، وقرية عزب الخليج بحري علي الترتيب. والجدول رقم (١) يوضح شاملة وعينة الدراسة.

جدول (١) الشاملة وعينة الدراسة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧)

خصائص عينة الدراسة :

يوضح الجدول رقم (٢) بعض خصائص عينة الدراسة والبالغ حجمها (٣٧٧) مبحوثة ، حيث اتضح ان حوالي ٧٥ مبحوثة مثلت نحو ١٩,٩٪ من المبحوثات عدد سنوات التعليم لهن متوسط ، وان ٦٧ مبحوثة مثلت ١٧,٨٪من المبحوثات عدد سنوات التعليم لهن جامعي ، وان نحو ٣٤ مبحوثة مثلت ٩٪ من المبحوثات عدد سنوات تعليمهمن ابتدائي، كما تبين ان سن المبحوثات قد تراوح ما بين (اقل من ٣٠ سنة الى ما فوق ٥٠ سنة) حيث اتضح ان (٣٢) مبحوثة مثلت ٨,٥٪ تراوحت اعمارهم اقل من ٣٠ سنة ، وان حوالي(١٤٦) مبحوثة مثلت ٣٨,٧٪ من اجمالي العينة تراوحت اعمارهم ما بين)٤٤-٤٩ سنة) ، وان نحو (٩٢) من اجمالي العينة البحثية مثلت نحو ٢٤,٤٪ تراوحت اعمارهم ما بين (٣٠-٣٩ سنة)، وان حوالي (١٠٧) مبحوثة مثلت ٢٨,٤٪ من اجمالي العينة البحثية تراوحت اعمارهم ما بين (٥٠ سنة فاكثر) ، كما تبين ان حوالي ٤٤ وحدة معيشية تمثلن ١١,٧٪ من اجمالي العينة صغيرة الحجم (٣-٤) افراد ، وان ما يقرب اكثر من نصف العينة البحثية واكثر من المبحوثات (٢٢٥) وحدة معيشية بنسبة ٥٩,٧٪ من اجمالي العينة البحثية متوسطة الحجم (٥-٦) افراد، وان حوالي ١٠٨ وحدة معيشية مثلن ٢٨,٦٪ من اجمالي العينة البحثية كبيرة الحجم (٧-٨) افراد ، واتضح ان حوالي ٥٥ مبحوثة من اجمالي العينة البحثية بنسبة ١٤,٦٪ من المبحوثات لا يملكن دخل خاص بهن ،وان حوالي ١٧٣ مبحوثة بنسبة ٤٥,٩٪ من اجمالي العينة البحثية بلغ دخلهن ما بين ١٤الاف جنيه الى ١٤ الف جنيه ، وان حوالي ١٢٤ مبحوثة بنسبة ٣٢,٩٪ من اجمالي المبحوثات تملك دخل ما بين ١٥-٢٥ الف جنيه ، وان ٢٥ مبحوثة مثلت بنسبة ٦,٦٪ تمتلكن دخل ما بين ٢٦-٣٦ الف جنيه من اجمالي العينة البحثية .

جدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة

أداة الدراسة وجمع البيانات:

تم إعداد استمارة استبيان لتجميع البيانات المطلوبة بواسطة المقابلة الشخصية،وتكونت استمارة الاستبيان من قسمين، الأول تضمن البيانات الأولية للمبحوثات، في تضمن القسم الثاني (٦٦) فقرة لقياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية. وكانت الاستجابات علي كل فقرة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي (موافقة، موافقة لحد ما، غير موافقة) واعطيت هذه الاستجابات الاوزان الرقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب، وتم عكس هذه الاوزان الرقمية في حالة الفقرات سلبية الاتجاه.

بعد إجراء الاختبار المبدئي لها على٦٠ مبحوثة بواقع ٢٠ مبحوثة من كل قرية من قرى الدراسة، وبناء على نتيجة الاختبار المبدئي لاستمارة الاستبيان فقد تم إعادة صياغة بعض الاسئلة وتعديل بعض بنود الاستمارة ووضعها في صورتها النهائية، وتم جمع البيانات خلال شهور مايو ويونيو ٢٠١٨.

أساليب التحليل الاحصائي للبيانات :

استخدمتالتكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى،ومعامل الارتباط البسيط بيرسون، والتحليل العاملى الاستكشافى للتحقق من الصدق العاملى باستخدام طريقة المكونات الأساسية (Principal Component (PC وتدوير المحاور بطريقة Varimax، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من الثبات، وقد تم التحليل الاحصائى باالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS الاصدار ٢٦

النتائج ومناقشتها:

أولا: النتائج المتعلقة بالهدف الأول للدراسة والخاص بتطوير مقياس دقيق وموثوق لمستوي التمكين الاقتصادي الاجتماعي **للمرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ**،لتحقيق الهدف الأول للدراسة، تم العمل وفقاً للخطوات التالية:

١-اعداد الصورة الاولية للمقياس :

تم صياغة عدد «٦٦» عبارة تعكس درجة التمكين الاقتصادي الاجتماعي للريفيات، ومن خلال الفحص المبدئي للفقرات الموضوعة لمعرفة مدى ملائمتها، وقد روعي عند تحرير فقرات المقياس أن تعكس تلك الفقرات المحاور الأساسية للتمكين الاقتصادي الاجتماعي وقيست كل فقرة بمقياس متدرج لأنماط الاستجابة الذي يشتمل علي ثلاثة استجابات وهي موافقة، موافقة لحد ما، وغير موافقة واعطيت هذه الاستجابات الاوزان الرقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب، وتم عكس هذه الاوزان الرقمية في حالة الفقرات سلبية الاتجاه.

٢-تقدير الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

تم قياس الصدق الظاهري لمقياس التمكين الاقتصادي

الاجتماعي عن طريق عرض عبارات المقياس في صورتها الأولية علي مجموعة من المحكمين Juries تتكون من ثلاثون استاذاً من أساتذة الجامعات والهيئات البحثية للتنمية الريفية والمجتمع الريفي، واشتمل تحكيم كل عبارة اختيار ثلاث استجابات هي : صالحة، صالحة لحد ما، غير صالحة، واعطيت القيم ٣ ، ٢ ، ١ علي الترتيب ووفقاً لهذا التحكيم فقد تم استبعاد عدد من الفقرات لحصولها علي أقل من ٨٠٪ من موافقة المحكمين، وبناءا على اراء المحكمين فقد تم الاحتفاظ بعدد (٤٧) فقرة اتفق عليها اكثر من ٨٠٪ من المحكمين من اجمالي (٦٦) عبارة كما هو موضح بجدول رقم (١) وتم استبعاد (١٩) فقرة لم تحصل على النسبة المتفق عليها من قبل المحكمين وهي ٨٠٪ ، وانتهت الصورة الأولية للمقياس علي عدد ٤٧ فقرة تم استبقائها نظراً لملائمتها وصلاحيتها للقياس كما هو موضح بجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣): نتائج صدق المحكمين لمقياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية

٣-التحليل العاملي الاستكشافي

بعد تطبيق المقياس على عينة الدراسةالمكونة من (٣٧٧) امرأة ريفية بمحافظة كفر الشيخ،استخدمت الدراسة التحليل العاملي الاستكشافيللتحقق من الصدق العاملي لمقياس مستوي التمكين الاقتصادي الاجتماعي للريفيات بمحافظة كفر الشيخ.،

فقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة تحليل المكونات الأساسية Principle Components Analysis، مع إجراء التدوير المتعامد للمحاور بطريقة Varimax Rotation لكايزر Kaiser، وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحديد عدد العوامل المستخرجة علي عدد من المحكات هي: محك كايزر Kaiser Criterion والذي يعد من أكثر المحكات شيوعاً واستخداما، ويعتمد على كون قيمة الجذر الكامن (Eigenvalue) واحد صحيح أو أكثر، ومحك التشبع الجوهري للبند بالعامل (٠,٤٠ فأكثر) مع عدم تحميل أي بند من البنود على أكثر من عامل بشكل معنوي، وكذا الاحتفاظ بالعوامل التي تشبع عليها ثلاث فقرات بصورة جوهرية على الأقل (عبدالرحمن، ٢٠١٤).

وقد أسفرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس عن (١١) عامل كان الجذر الكامن لكل منها أكبر من الواحد الصحيح، وبنسبة تباين مفسرة قدرها (67.18٪) من التباين، وبتفحص معاملات تشبع العوامل بالفقرات المختلفة وجد أن (١١) فقرة وهي الفقرات أرقام (c8,c12,c16,c17,c19,c21,c26,s2,s 9,s19,s26) كانت بعضها ذات معاملات تشبع اقل من القيمة (٠,٤٠) وهي القيمة المتخذة أساسا للحكم في هذه الدراسة، وبعض هذه العبارات تشبعت على أكثر من عامل بفارق يقل عن (٠,١٠) مما يجعل هذه الفقرات غير نقية بعامل محدد، لذلك تم حذف تلك العبارات من المقياس وتم إجراء التحليل العاملي الاستكشافيمرة أخرى، والذي اسفر عن ثمانية عوامل فسرت (٦٣,٧٤٪) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية.

ويوضح جدول رقم (٤) والشكل رقم (١) مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فاريماكس.

وقد تشبع العامل الأول بسبع فقرات بدرجة تشبع (أكبر من٠,٤٠) وبتفحص هذه الفقرات وجد انها تدور حول العمل والحصول علىتمويل للمشروعات الإنتاجية،لذلك تقرر تسمية هذا العامل "العمل والحصول علي التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية".وبلغ الجذر الكامن Eigenvalue لهذا العامل (٨,٦٥)، وساهم في تفسير ما نسبته (٢٤,٠٤٪) من التباين مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات قياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية.

في حين تشبع العامل الثاني بست فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول إدارة المرأة الريفية لشؤون اسرتها، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب "إدارة شؤون الاسرة" وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (٣,٢٢)، وساهم في تفسير ما نسبته (٨,٩٤٪) من التباين.

أما العامل الثالث فقد تشبعت علية ثلاث فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول وعي المرأة بالأسعار والمنافسة الاقتصادية، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب "بالقدرة التنافسية الاقتصادية". وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (٢,٦٣)، وساهم في تفسير ما نسبته (٧,١٤٪) من التباين.

كما تشبع العامل الرابع بخمس فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول الملكية الخاصة ورفع المستوى الاقتصادي، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب " الملكية الخاصة ورفع المستوى الاقتصادي". وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (٢,٢٣)، وساهم في تفسير ما نسبته (٦,١٨٪) من التباين.وتشبع العامل الخامس بأربع فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول استقلال المرأة الريفية اقتصادياً، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب " الاستقلالية الاقتصادية"، وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (١,٨٩)، وساهم في تفسير ما نسبته (٥,٢٦٪) من التباين. في حين تشبع العامل السادس بثلاث فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول اعتماد المرأة الريفية على ذاتها وثقتها بنفسها، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب " الاعتماد على الذات والثقة بالنفس". وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (١,٦٣)، وساهم في تفسير ما نسبته (٤,٥٣٪) من التباين.وتشبع العامل السابع بخمس فقرات بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول اتخاذ المرأة للقرارات داخل اسرتها، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب " اتخاذ القرارات الاسرية". وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (١,٤٠)، وساهم في تفسير ما نسبته (٣,٨٩٪) من التباين. واخيراً تشبع العامل الثامن والاخير بثلاث فقرات فقط بدرجة تشبع (أكبر من ٠,٤٠)، وبتفحص محتوى هذه الفقرات وجد انها تدور حول اتخاذ المرأة للقرارات الانتاجية، لذلك تقرر تسمية هذا العامل ب " اتخاذ القرارات الانتاجية". وبلغ الجذر الكامن لهذا العامل (١,٢٩)، وساهم في تفسير ما نسبته (٣,٥٧٪) من التباين.

ووفقا لهذه النتائج نستنتج انمفهوم مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ ينطوي على بنية عامليه تتكون من ثمانية عوامل فقط هي: العمل والحصول علي تمويل لمشروعاتها الانتاجية، وإدارة الشئون الأسرية، والقدرة علي المنافسة الاقتصادية، وحق الملكية الخاصة وزيادة مستوي الدخل، والاستقلال الاقتصادي، والثقة بالنفس والاعتماد علي الذات، واتخاذ القرارات الاسرية، واتخاذ القرارات الإنتاجية.

جدول رقم (٤) درجات التشبع للفقرات المنطوية تحت كل عامل من العوامل المجللة في النموذج في

شكل رقم (١): مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية

٤-الاتساق الداخلي لمقياس مستوي التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية

ويقصد به اتساق الجزء مع الكل ، ويمكن التعبير عنه بالارتباطات الداخلية بين الدرجة الكلية للمكون الذي ينتمي اليه هذه العبارات ، وبين الدرجة الكلية للمقياس (الجزار واخرون،٢٠١٦)،وللتعرف على درجة الاتساق الداخلي بين القيمة الكلية لكل فقرة من الفقرات المكونة للمقياس وبين الدرجة الكلية لمقياس التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية، فقد تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية للمقياس وذلك من خلال معامل الارتباط البسيط (r) ، ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) عن ان قيم معاملات الارتباط بين اي فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمقياس تراوحت بين (٠,٢٧١) في حدها الادنى بين الفقرةرقم ٣٦ والدرجة الكلية للمقياس ،وبين (٠,٦٧٦) في حدها الاعلى بين الفقرة رقم ٣٣ والدرجة الكلية للمقياس، كما يتضح ان جميع معاملات الارتباط ذات دلالة احصائية عندمستوى (٠,٠١)، وهذا يشير الى ان فقرات المقياس متماسكة وان مفرادته متناسقة ، مما يدل ان هناك اتساقا داخليا بين الفقرات وبين الدرجة الكلية للمقياس .

الجدول رقم (٥) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس

٥-ثبات مقياس مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية

يبين الجدول رقم (٦) قيم الثبات للمقياس الكلي وابعاده الثمانية حيث يتضح أن جميع ابعاد المقياس تتمتع بالثبات، وتراوحت قيم معامل ألفا بين (٠,٧٠٠) و (٠,٧٥٤)، وبلغت قيمة معامل الفا للمقياس الكلي (٠,٧٤٨) وجميعها قيم أكبر من (٠,٦٠) وهي الحد المقبول للحكم على ثبات المقياس (Sekaran, 2006). وهذا يشير اليان المقياس بابعاده الثمانية صالحة للاستخدام في أغراض البحث العلمي.

جدول رقم (٦) يوضح قيم معاملالثبات

ثانياً: تحديد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية المدرك للريفيات بمحافظة كفر الشيخ باستخدام هذا المقياس

لتحديد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية المدرك للريفيات بمحافظة كفر الشيخ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على كل بُعد من أبعاد المقياس وعلى المقياس ككل. ويوضح الجدول رقم (٧) هذه النتائج.

وقد بلغ المدي الفعلي للمقياس ٧٢ درجة، حيث كان الحد الأدنى ٣٦ درجة والحد الأعلى ١٠٨. وتم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات درجة تصاعديا للحكم على مستوي التمكين الاقتصادي الاجتماعي. حيث يقع مستوي التمكين المنخفض في الفئة (٣٦-٥٩) درجة، ومستوى التمكين المتوسط يقع في الفئة (٦٠- ٨٤) درجة، في حين مستوي التمكين المرتفع يقع في الفئة (٨٥- ١٠٨) درجة.

وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) أن المتوسط الكلي لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بشكل عام كان متوسط وفقا للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٨٢,٥٤٣) وبلغ الانحراف المعياري (١٢,٧٢٢).

ويلاحظ من النتائج الواردة بالجدول التالي رقم (٧) ان متوسطات أبعاد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية تراوحت بين (١٣,٧٣٤) في حدها الاعلى لبعد العمل والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الانتاجية، و(٦,٥٥٩) في حدها الأدنى لبعد اتخاذ القرارات الانتاجية. وقد جاء بُعد العمل والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الانتاجية في المرتبة الأولى، يليه بُعد الملكية الخاصة لزيادة المستوى الاقتصاديفي المرتبة الثانية، ثم بعد ادارة شؤون الاسرة جاء في المرتبة الثالثة . ثم بعد ان اتخاذ القرارات الاسرية جاء في المرتبة الرابعة. يليه بعد الاستقلالية الاقتصادية جاء في المرتبة الخامسة ثم بعد الاعتماد على الذات والثقة بالنفس جاء في المرتبة السادسة. يليه بعد القدرة التنافسية جاء في المرتبة السابعة. وأخيراً يأتي بعد اتخاذ القرارات الانتاجية حيث جاء في المرتبة الثامنة.

جدول رقم (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية

الخلاصة والتوصيات

استهدف هذا البحث بصفة رئيسية بناء مقياس كمى لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية للمرأة الريفية، واستخراج ما يتمتع به من دلالات صدق وثبات من خلال تطوير مقياس دقيق وموثوق لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية في محافظة كفر الشيخ، وتحديد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية كما يدركنها الريفيات بمحافظة كفر الشيخ باستخدام هذا المقياس.

وتم جمع البيانات من عينة عشوائية طبقة ذات التوزيع المتناسب من ثلاث قري تم اختيارها عشوائيا من محافظة كفر الشيخ، بلغ حجمها (٣٧٧) امرأة. وقد توصلت الدراسة الي مقياس لمستوي التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية مكون من ٣٦ فقرة في صورته النهائية.

اثبتت نتائج الدراسة ان مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية ينطوي على بنية عامليه تتكون من ثمانية عوامل هي: وتوصلت الدراسة الي ان جميع ابعاد المقياس تتمتع بالثبات، وتراوحت قيم معامل ألفا بين (٠,٧٠٠) و (٠,٧٥٤)، وبلغت قيمة معامل الفا للمقياس الكلي (٠,٧٤٨) وهذا يشير الى المقياس بابعاده الثمانية صالحة للاستخدام في أغراض البحث العلمي.

وأوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لمستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية بشكل عام كان متوسط وفقا للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٨٢,٥٤٣) وبلغ الانحراف المعياري (١٢,٧٢٢). وان متوسطات أبعاد مستوى التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية تراوحت بين (١٣,٧٣٤) في حدها الاعلى لبعد العمل والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الانتاجية، و(٦,٥٥٩) في حدها الأدنى لبعد اتخاذ القرارات الانتاجية. وقد جاء بُعد العمل

والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الانتاجية في المرتبة الأولى، يليه بُعد الملكية الخاصة لزيادة المستوى الاقتصاديفي المرتبة الثانية، ثم بعد ادارةشؤون الاسرة جاء في المرتبة الثالثة. ثم بعد ان اتخاذ القرارات الاسرية جاء في المرتبة الرابعة. يليه بعد الاستقلالية الاقتصادية جاء في المرتبة الخامسة ثم بعد الاعتماد على الذات والثقة بالنفس جاء في المرتبة السادسة. يليه بعد القدرة التنافسية جاء في المرتبة السابعة. وأخيراً يأتي بعد اتخاذ القرارات الانتاجية حيث جاء في المرتبة الثامنة.

وبناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات من أهمها:

-الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والمقياس الذي تم تطويره في اجراء مزيد من البحوث حول العوامل والمتغيرات المؤثرة في التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة الريفية.

- اجراء مزيد من الدراسات للتحقق من خصائص المقياس وتجريب المقياس على مجتمعات ريفية اخري

- يقترح اعتماد المقياس النهائي الذي توصلت اليه هذه الدراسة واستخدامه في الدراسات اللاحقة للتحقق من ثباته وصدقة في ظروف ومجتمعات ريفية مختلفة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الجزار، محمد حمودة ،عادل ابراهيم الحاملي ، عبدالعليم الشافعي، أميمة رزق ابو قمر: اتجاهات طلاب كلية الزراعة بجامعة كفر الشيخ نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الزراعي (الهاتف المحمول كمثال)، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد ٤٢،العدد (٤)، ديسمبر٢٠١٦، ص :٥٢٧ .

العزاوي، نادية كاظم ، « تمكين المراة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد» رسالة دكتوراه «، كلية الزراعة، جامعة القاهرة،٢٠١٢.

القطب ،سمير عبد الحميد، سهير محمد حوالة:تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية الانمائية «استيراتيجية تربويةمقترحة،مجلة كلية التربية ،جلمعة المنصورة، العدد ٦٥ ،الجزء الثاني، سبتمبر٢٠٠٧، ص ٤٢.

المجلس القومي للمرأة: المراة المصرية والاهداف الانمائية ، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمراة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

بلول، صابر(د.ت.) التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والوقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، جامعة دمشق.

حلمي، إجلال إسماعيل وآخرون، « رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة»، أوراق بحثية، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، ٢٨ مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦، ص ٧.

حلمي، إجلال إسماعيل، إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ؟ دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية «، ٢٠٠٣، ص ص١٥٤ .

راشد ، محمد جمال الدين ، عفت عبد الحميد أحمد، مصطفى حمدى أحمد و سها ابراهيم محمد علي (٢٠١٧): التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة اسيوط مجلة العلوم الاجتماعية كلية الزراعة جامعة أسيوط .

زيتون، محيا : المرأة والتنمية -مناهج نظرية وقضايا علمية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،٢٠٠٠، ٨١-٨٦.

سالم، أمل مسعود محمود، محددات تمكين المرأة المعيلة بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الفيوم .

شمس الدين، محمد السيد ، راتب عبداللطيف صومع ، وفاء محمد نصر (٢٠٢٠) بناء مقياس لمستوى الاسهام التنموى للمرأة الريفية فى بعض قرى محافظة كفرالشيخ ، مجلة العلوم الزراعية المستدامة م٤٦ ، ع٤ ،ص ص ٢٧٧-٢٩٠.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مداخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، UNIFEM، ٢٠٠٠، ص٦.

صومع ، راتب عبد اللطيف ، منى سعد صحصاح : وعي المرأة الريفية بممارسات التنمية المستدامة في بعض قرى مركز قلين بمحافظة كفر الشيخ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٣ العدد (٧)، يوليه، ٢٠١٨، ص٢١٦.

عبدالحليم، فاتن صبحي همام: دراسة اتجاهات الطالبة/المعلمة بكليات رياض الاطفال نحو تمكين المراة وعلاقته ببعض العوامل الديموجرافية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية رياض الاطفال، جامعة القاهرة .

عبد اللطيف، سوسن عثمان وآخرون: « التمكين وأجهزته، تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة «، ٢٠٠٥، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

عبدالرحمن، طارق عطيه :اختبارصلاحية تطبيق مقياس للقيادة الخادمة في بيئة الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ،مؤتمر القيادات الادارية الحكومية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث -معهد الادارة العامة -الرياض ،المجلد الاول ، ديسمبر٢٠١٤: ٥٠٦-٥٢٨.

عبدالله ،نمر ذكي شلبي : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد ٥٣ المجلد اينابر ٢٠٢١.

عبدالوهاب، صابر محمد، رحاب محمد مختار رخا (٢٠١٦) أبعاد التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفرالشيخ، المجلد ٤٢، (العدد (١):٢٤١-٢٥٩.

فرج، علياء عمر كامل، ووداد عبد الله ناصر شرعبي (٢٠٠٠) دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ من وجهة نظر طالبات الأمير سطام بن عبد العزيز، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، المجلد (٢٦)، العدد الأول، مارس، ٣١-٥٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Asiyonbola, Abi demi (2005): Patriarchy, Male

Dominance, the Role and Women Empowerment in Nigeria, In International Union for the Scientific Study of Population, (XXV) International Population Conference Tours, France.

Malhotra. Anju. *et al* (2002) Measuring Women›s Empowerment as a Variable in International Development, Paper Prepared for the World Bank Workshop on poverty and Gender: New Perspectives, Final Version.

Schuler, and Hashemi, (1993) Defining and studying empowerment of women: A research not from Bangladesh, Jsi Working paper, series no. 3, Jsi research and training institute, http.//www.links. jstron.org. p.13.

Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business: A Skill Building Approach,4th ed., John Wiley and Sons, (Asia) Pte Ltd. Singapore.

Building a Scale of Rural Women Socio-economic Empowerment in Kafr El-Sheikh Governorate: An Exploratory Factor Analysis

Shams Eldin, Mohamed, Abdel-Rahman, Mahmoud, Romeih, Yousry* and **Allaboudy, Salma***
Research Center, Agric. Economic Dept., Fac. Agric., Kafrelsheikh Univ., and
** Agricultural Extension Research and Rural Development Institute - Agricultural, Egypt*

This research aimed to building a scale for the level of socio-economic empowerment of rural women in Kafr El-Sheikh Governorate, and to extract its validity and reliability indications. The necessary data were collected from a random sample of 377 female respondents. The data were analyzed using methods of exploratory factor analysis and descriptive statistics and using IBM SPSS 26. Based on the arbitrators' opinions, (47) out of (66) items were retained, which obtained an agreement rate of 80% or more. The results of the exploratory factor analysis resulted in eight factors that were saturated with 36 items. So, the final form of the scale consisted of 36 items and eight dimensions. The scale was reliable with Cronbach's α for the total scale was 0. 754, which reflect acceptable reliability indicator. The results also showed that the overall average level of the socio-economic empowerment of rural women was moderate. The dimension of work and obtaining the necessary financing for its productive projects came in the first place, followed by the dimension of private ownership to increase the economic level, managing family affairs, making family decisions, economic independence, self-reliance and self-confidence, competitiveness, and finally making productive decisions. The study concluded that the scale can be trusted in revealing the level of socio-economic empowerment of rural women. The study recommended applying the scale to other samples to verify its properties.

Keywords: Empowerment, Rural women Empowerment, women Empowerment dimensions, Scale Development, Exploratory factor analysis